

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt



التقرير الخاص بالإنخابات 2019

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

فريق العمل على التقرير

المبلغين على الإعتداءات في 20 ولاية

فرع الجنوب الغربي

أيمن النوري : تطاوين مدنين
هند رزيق : قابس

فرع صفاقس- سيدي بوزيد

زهور الحبيب : صفاقس
كوثر الشابيبي : سيدي بوزيد

فرع الجنوب الشرقي

رمزي أفضال : قفصة
مراد مزبود : قبلي
رؤوف الجباري : القصيرين
هناء كروس : توزر

فرع الشمال الغربي

مولدي الزوابي : جندوبة
ماهر هماسي : سليانة
شريفة الوسلاتي : باجة

فرع الوسط والساحل

علي مناف الجلاصي : المنستير
ماهر جعيدان : سوسة
منيرة الرابعي : القيروان
فاطمة بن عثمان : نابل
نادرة إسماعيل المهديّة
حنان عباسي : زغوان
إيناس المي : بنزرت

التنسيق العام

خولة شبح

الجوانب القانونية

منذر الشارني

الراصدون بالمقر المركزي

فاتن حمدي
محمود العروسي

الجانب التقني

شاكر بلقاسم

الجوانب المتعلقة بأخلاقيات المهنة

العضو المكلف بالنظام الداخلي

محمد ياسين الجلاصي

لجنة أخلاقيات المهنة

الرئيس

كريم وناس

مقرر اللجنة

سيف الدين العمري

المقدمة
العامّة

ما من شك أن انتهاك حرية الرأي والتعبير والصحافة يقوض أسس البناء الديمقراطي الذي تعتبر الانتخابات أهم دعائمه.

ويلعب الصحفيون دورا محوريا في مواكبة المسارات الانتخابية، عبر إنارة الرأي العام حول المسائل المدرجة في البرامج الانتخابية للمتنافسين، حتى يكون الناخبون على دراية كاملة بها، سعيا من الصحافة في مساعدتهم في خيارتهم.

وفي تونس وعلى مدى 3 أشهر من العمل الدؤوب لمئات الصحفيين على نقل كل تفاصيل العملية الانتخابية، لم يكن المناخ بالمستوى المطلوب من الأمن.

حيث شهد المسار الانتخابي ارتفاعا غير مسبوق لموجة العنف ضد الصحفيين في ظل استقالة بعض الأطراف المتنافسة عن الدفاع عن حرية الصحافة ورفضهم لأي خطاب ينتقد سياساتهم وتصريحاتهم وآراءهم.

وسجلت خلال الفترة الانتخابية أعلى نسب الاعتداءات خلال هذه السنة، حيث تجاوز عدد الاعتداءات المسلطة على الصحفيين خلال المسار الانتخابي مجموع اعتداءات الأشهر الأربعة الأخيرة السابقة للانتخابات.

وكانت السمة الأبرز لاستهداف الصحفيين، حملات التحريض التي انطلقت منذ الدور الأول للانتخابات الرئاسية السابقة لأنها ضد برامج قناة "التاسعة" لتتسع رقعتها إلى بقية القنوات الخاصة وصولا إلى قناة "الحوار التونسي" التي عانت أعنف هذه الحملات والتي امتد مجالها إلى الشارع.

كما سجلت خلال هذه الفترة أخطر أنواع الاعتداءات على الصحفيين من خطاب تحريض على العنف والكراهية استهدف الصحفيين وصولا إلى مرحلة الاعتداءات الجسدية والتهديد باستهداف المقرات وذبح الصحفيين.

ولم تسجل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مثل هذه الاعتداءات الخطيرة منذ شهر فيفري 2019، حين شن وقتها نشطاء شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" ، حملة ضد كل الصحفيين الذين عالجوا موضوع "المدرسة القرآنية بالرقاب".

وقد واجه الصحفيون وقتها عمليات تكفير وترهيب وتهديد، أعقبها سابقة خطيرة في استهداف نشطاء حقوق الإنسان وهي ما يعرف بملف "الرسائل المسمومة" والتي استهدفت نشطاء وصحفيين كانوا قد أبدوا رأيهم في الموضوع.

واليوم في اختتام المسار الانتخابي، وبعد ثلاث أشهر من حملات التخوين والتحريض والسب والشتم الذي طال الصحفيين، بات الوضع خطيرا جدا عبر الانتقال من مرحلة القول إلى مرحلة الفعل وهو ما أثبتته أعمال العنف التي مارسها المواطنون المحتفلون بفوز الرئيس الجديد لتونس ضد الصحفيين والتهديدات التي

يجب أن تؤخذ على محمل الجد للمؤسسات الإعلامية خاصة بعد عودة شعار "اعلام العار" الذي كنا نظن أننا تخلصنا منه إلى الأبد.

اليوم نحن في مواجهة خطر كبير بتفاقم خطاب التحريض على العنف والكراهية ودعوات إلى إغلاق مؤسسات إعلامية وتجريم القائمين عليها والعاملين فيها خاصة في الفضاء الرقمي الذي يعتبر الأوسع انتشارا وما يمكن أن ينجر عليه من أفعال تهدد حياة بعض الصحفيين وأمنهم وهي أهم التحديات التي تواجهنا اليوم في ضمان أمن وسلامة الصحفيين.

منهجية العمل

فترة الرصد

وضعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين كل إمكانياتها البشرية والتقنية لرصد الاعتداءات على الصحفيين خلال مختلف الفترات الانتخابية منذ انطلاقتها في 22 جويلية 2019 إلى حين يوم الإعلان عن النتائج النهائية للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها بتاريخ 17 اكتوبر 2019.

الهدف من التقرير

يهدف هذا التقرير بالأساس الى حماية الصحفيين المتضررين بمناسبة القيام بعملهم اثناء فترة الانتخابات من خلال رصد الاعتداءات ضدهم وتوثيقها وتوفير المساعدة القانونية لمتتبع المعتدين وجبر الضرر. كما يهدف الى تسليط الضوء على مختلف الاعتداءات والتحديات والعراقيل التي يتعرض لها الصحفيون والصحفيات بمناسبة ادائهم لعملهم في السياق الانتخابي والوقوف عند خصوصية تلك الاعتداءات وانواعها ومصادرها والظروف المساعدة على وقوعها وسبل وضع حد لها في المستقبل.

سعيًا منها إلى ضمان مناخ آمن للصحفيين بمناسبة قيامهم بعمل أثناء الفترة الانتخابية، وحرصًا منها على عدم التأثير على الإرادة الحرة للناخبين والناخبات

وعلى احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين والمترشحات، التزمت نقابة الصحفيين بعدم نشر أي معطيات رصد خلال الفترة الانتخابية لتجنب توظيف تلك المعطيات من أي طرف كان للتأثير على مسار الحملة الانتخابية.

منهجية الرصد

واستندت الوحدة لإعداد هذا التقرير على المفاهيم والمعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير والصحافة، بما في ذلك تلك المتصلة بسلامة الصحفيين في السياقات الانتخابية، وإلى الإطار القانوني الوطني المنظم للعمل الصحفي في الفترة الانتخابية لاسيما:

- [القانون الانتخابي¹](#)
- [القرار المشترك الصادر في أوت 2019 عن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات²](#)
- مدونة السلوك لاعتماد ممثلي وسائل الإعلام الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- مدونة السلوك الخاصة بتغطية الحملات الانتخابية للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

ونظرا لخصوصية رصد سلامة الصحفيين في السياق الانتخابي، لم تستند الوحدة في إعداد هذا التقرير على منهجية عملها القارة فقط بل استأنست بالرأي المطابق للجان القارة بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وتحديدًا لجنة أخلاقيات المهنة للنظر في الاعتداءات التي تطرح إشكاليات في علاقة مباشرة باحترام أخلاقيات المهنة الصحفية. كما استأنست بالرأي المطابق لعضو المكتب التنفيذي المكلف بالنظام الداخلي.

¹ النصوص القانونية المنظمة للانتخابات والاستفتاء : http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2019/10/Recueil-des-textes-relatifs-aux-élections_Ar.pdf

² رابط القرار المشترك : <https://haica.tn/2019/08/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9/>

إن وحدة الرصد وإذ تعتبر أن احترام أخلاقيات المهنة الصحفية هو أكبر ضامن لحماية الصحفيين والصحفيات في الميدان، فقد حذرت في [بيانها بتاريخ 4 سبتمبر 2019](#) من تشنج المشهد السياسي في علاقة بالحملة الانتخابية وما يمكن أن ينجر عن ذلك من مخاطر وأفعال انتقامية قد تطل الصحفيين بمناسبة قيامهم بعملهم في علاقة بالسياق الانتخابي.³

فريق رصد موسع

اعتمدت الوحدة في الإخطار على الحالات المسجلة على 18 مبلّغًا ومبلّغة متطوعون من الصحفيين الميدانيين الذين ينتشرون في 20 ولاية، سبق أن تلقوا تدريبات في مجال حقوق الإنسان وتغطية الانتخابات، وكانت بلاغاتهم منطلقا للثبوت والتحقيق من قبل فريق عمل وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية.

³ رابط بيان الوحدة على الصفحة الرسمية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على شبكة التواصل الاجتماعي فايس بوك : <https://www.facebook.com/snjt.tunisie/photos/a.1493788990895124/2357953194478695/?type=3&theater>

الإحصائيات

سجلت الوحدة خلال فترة الرصد التي امتدت من 22 جويلية الى ما بعد الاعلان النهائي عن نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية، **79 اعتداء**.

توزيع الاعتداءات حسب الفترات الانتخابية:

فترة الدور الأول من الانتخابات الرئاسية	فترة الانتخابات التشريعية	فترة الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية
34 اعتداء	18 اعتداء	27 اعتداء

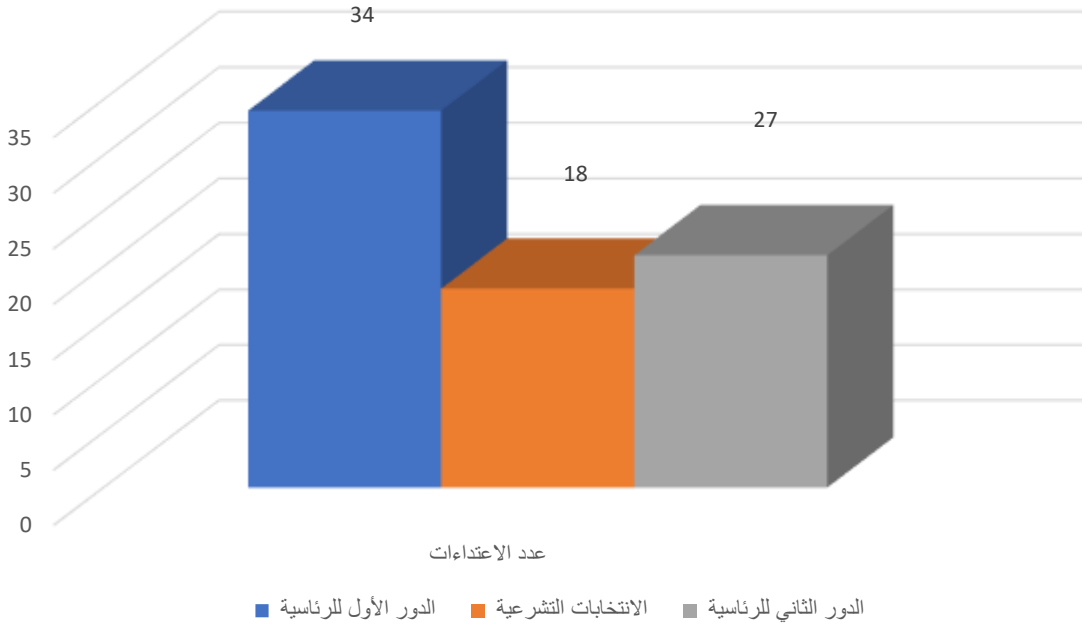
توزيع الاعتداءات داخل نفس الفترة الانتخابية الواحدة:

الدور الأول من الانتخابات الرئاسية		
ما قبل الحملة الانتخابية	خلال الحملة الانتخابية	أيام الاقتراع والفرز
3	18	13

الانتخابات التشريعية		
ما قبل الحملة الانتخابية	خلال الحملة الانتخابية	أيام الاقتراع والفرز
0	2	16

الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية			
ما قبل الحملة	خلال الحملة الانتخابية	أيام الإقتراع والفرز	ما بعد الإعلان على النتائج
2	5	16	4

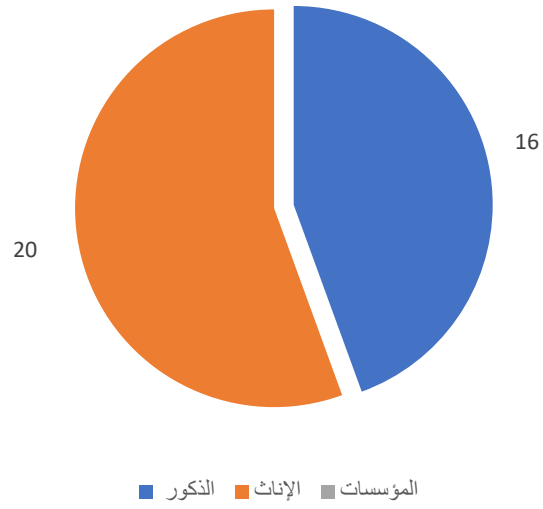
توزيع عدد الاعتداءات حسب الفترات الانتخابية



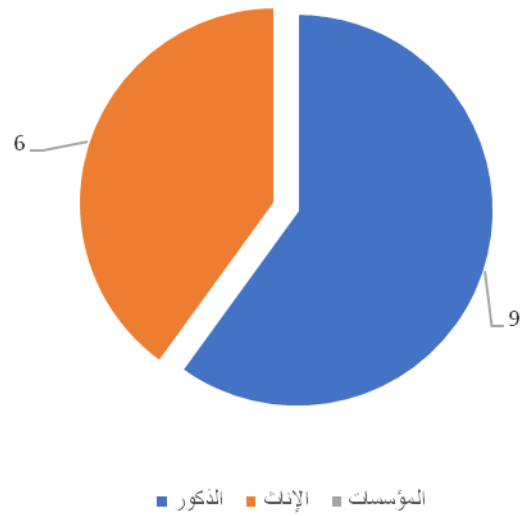
الصحفيون والصحفيات ضحايا الاعتداءات:

طالت الاعتداءات خلال الفترات الانتخابية الثلاث 76 صحفية وصحفيًا، من بينهم 35 صحفية و41 صحفياً إضافة إلى قناتين تلفزيونيتين هما "التلفزة الوطنية" وقناة "الحوار التونسي" عبر إصدار بيانات تحريض وشن حملات ضدهما على شبكات التواصل الاجتماعي.

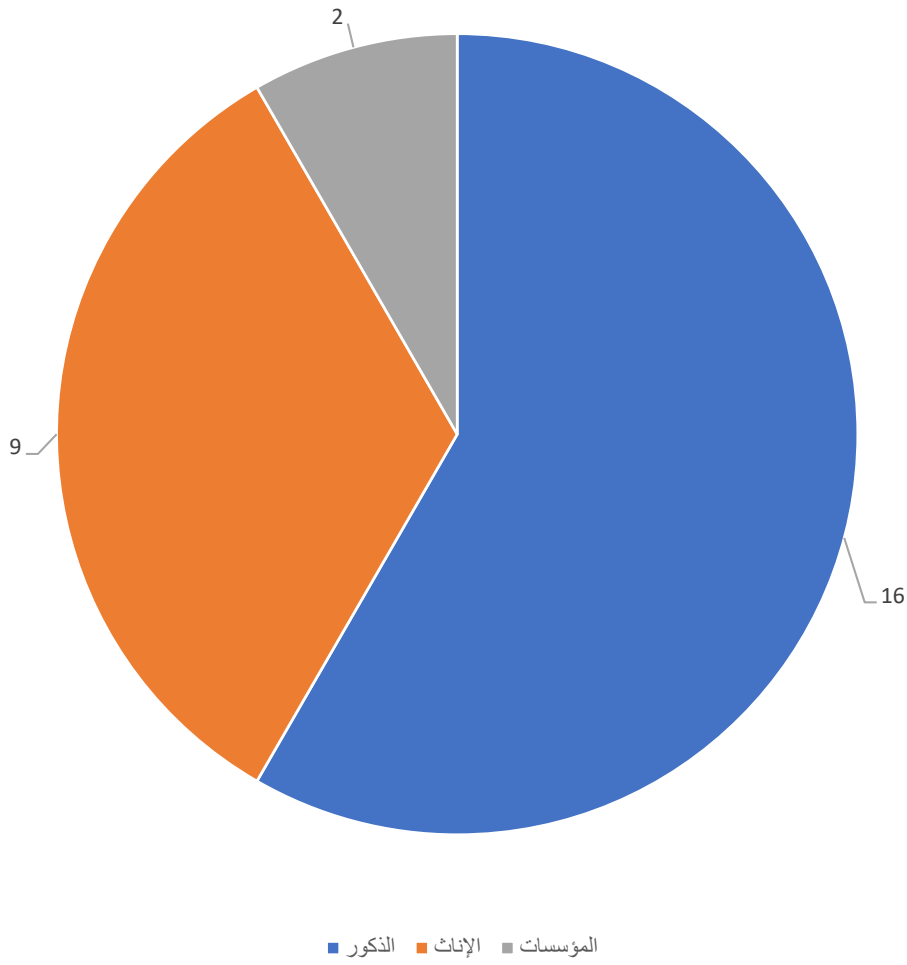
توزيع الاعتداءات حسب جنس المعتدى عليه خلال الدور الأول من الرئاسية



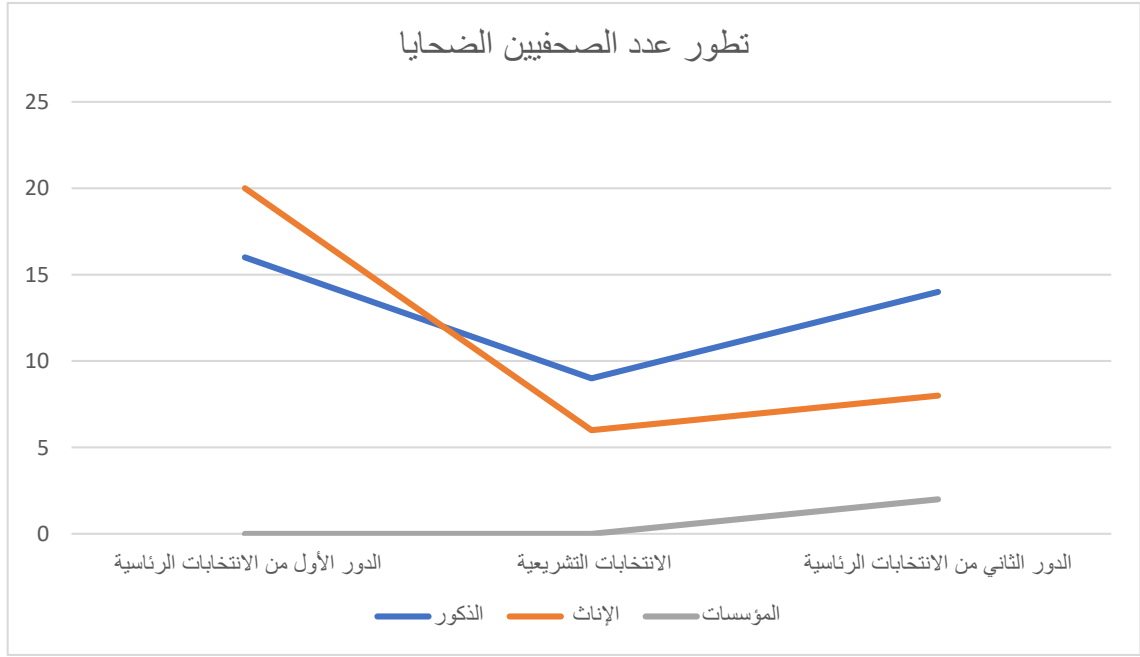
توزيع الاعتداءات حسب جنس المعتدى عليه خلال الانتخابات التشريعية



توزيع الاعتداءات حسب جنس المعتدى عليه خلال الدور الثاني من الرئاسية



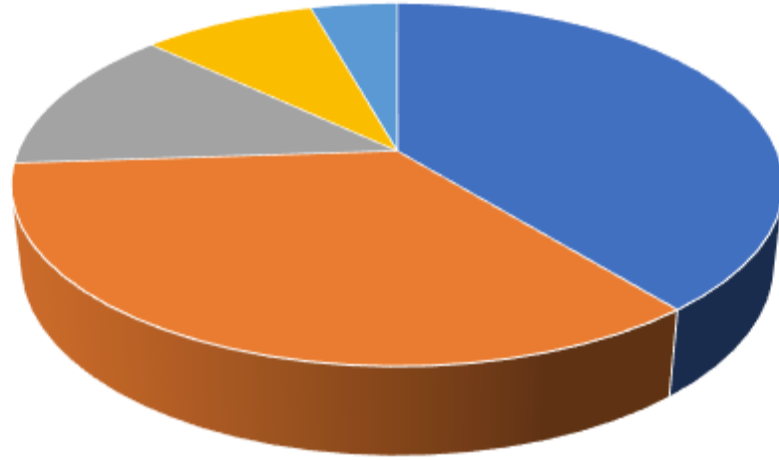
تطور عدد الصحفيين الضحايا خلال الدورات الانتخابية الثلاث:
سجل الدور الأول من الانتخابات الرئاسية أعلى عدد من الصحفيين الضحايا
مقارنة ببقية الدورات الانتخابية.



توزيع الاعتداءات حسب طبيعة المؤسسة الاعلامية التي يعمل بها الصحفي او الصحفية

ويعمل الصحفيون الضحايا في 9 إذاعات و8 قنوات تلفزيونية و3 صحف مكتوبة و2 مواقع الكترونية ووكالة أنباء وحيدة.

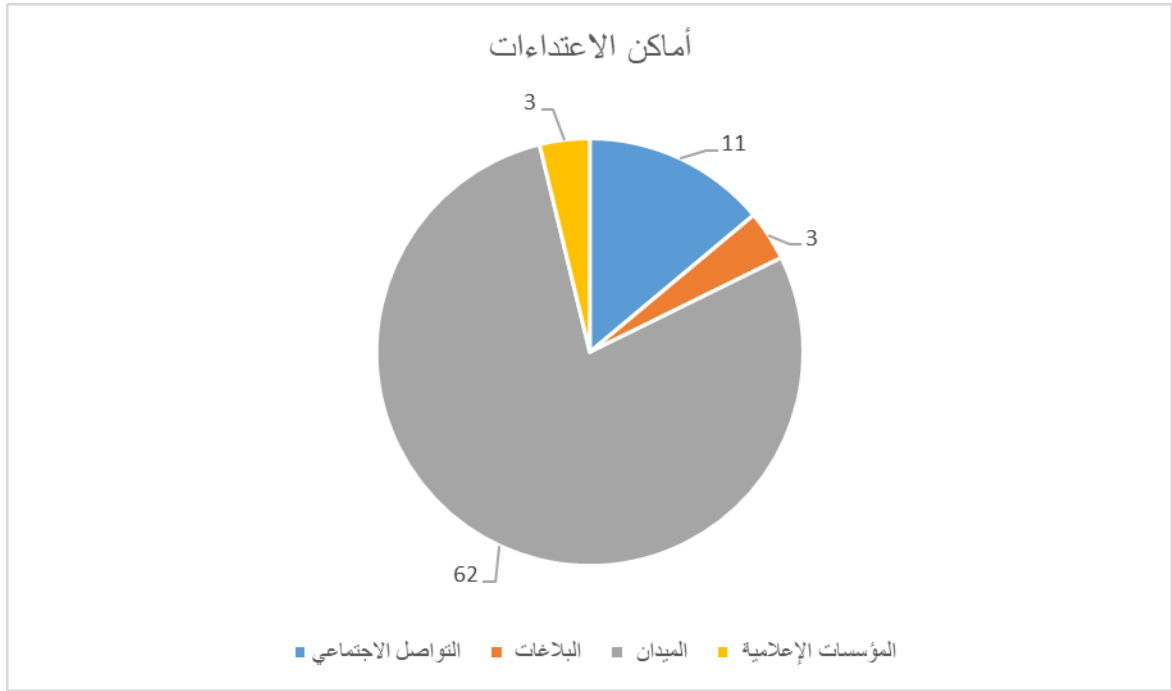
طبيعة المؤسسات الإعلامية التي يعمل فيها الصحفيون الضحايا



■ وكالات أنباء ■ قنوات تلفزيونية ■ صحف ■ مواقع الكترونية ■ إذاعات

توزيع الاعتداءات حسب أماكن وقوعها

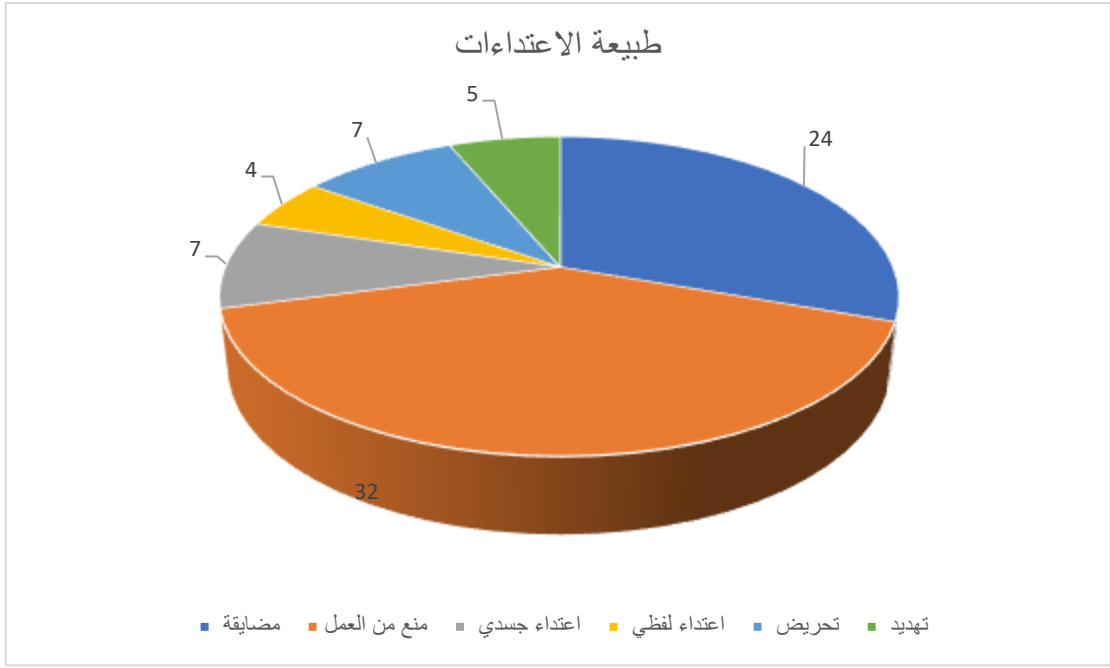
لقد طالت الاعتداءات الصحفيين خلال مباشرتهم عملهم في الميدان (62 مناسبة) أو في المؤسسات الإعلامية (3 مناسبات) وكذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي (11 مناسبة) أو بيانات التحريض الصادرة عن بعض الجهات (3 مناسبات).



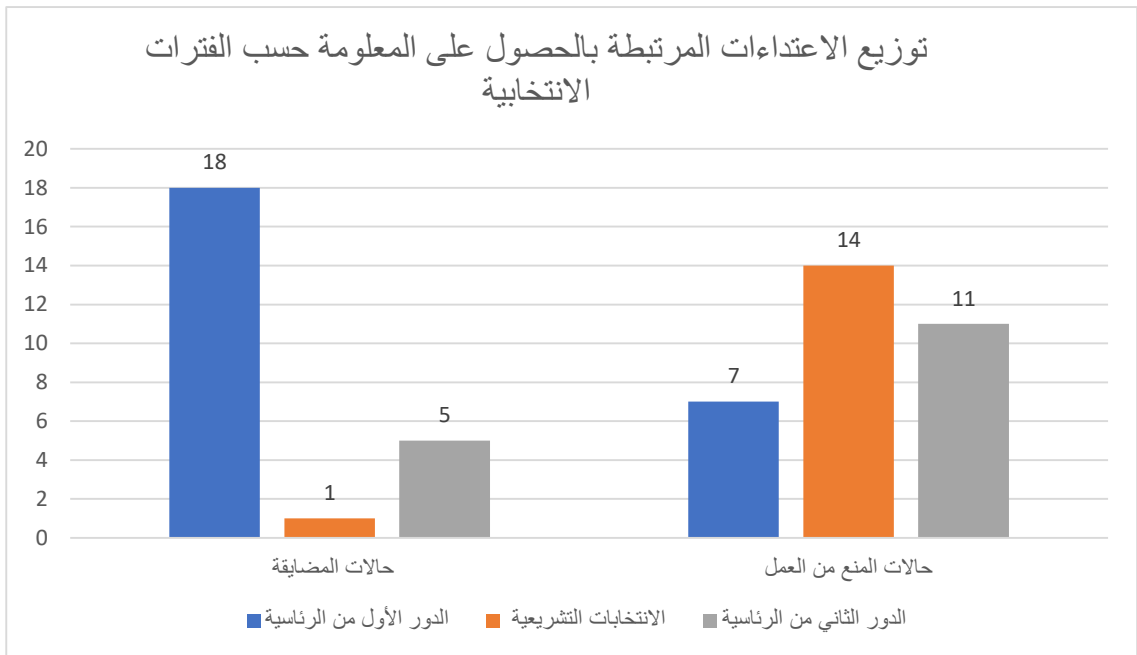
التوزيع العام للاعتداءات حسب النوع:

سجلت وحدة الرصد خلال مختلف الفترات الانتخابية 24 حالة مضايقة و32 حالة منع من العمل، وهي اعتداءات لا تصنّف بالخطيرة لكنها تضرب جوهرياً حق الحصول على المعلومات من مصادرها، وقد كانت ناجمة عن تشنج المناخ العام خلال الحملات الانتخابية أو سوء فهم القانون الانتخابي والقوانين المتصلة به من قبل القائمين على إنفاذه.

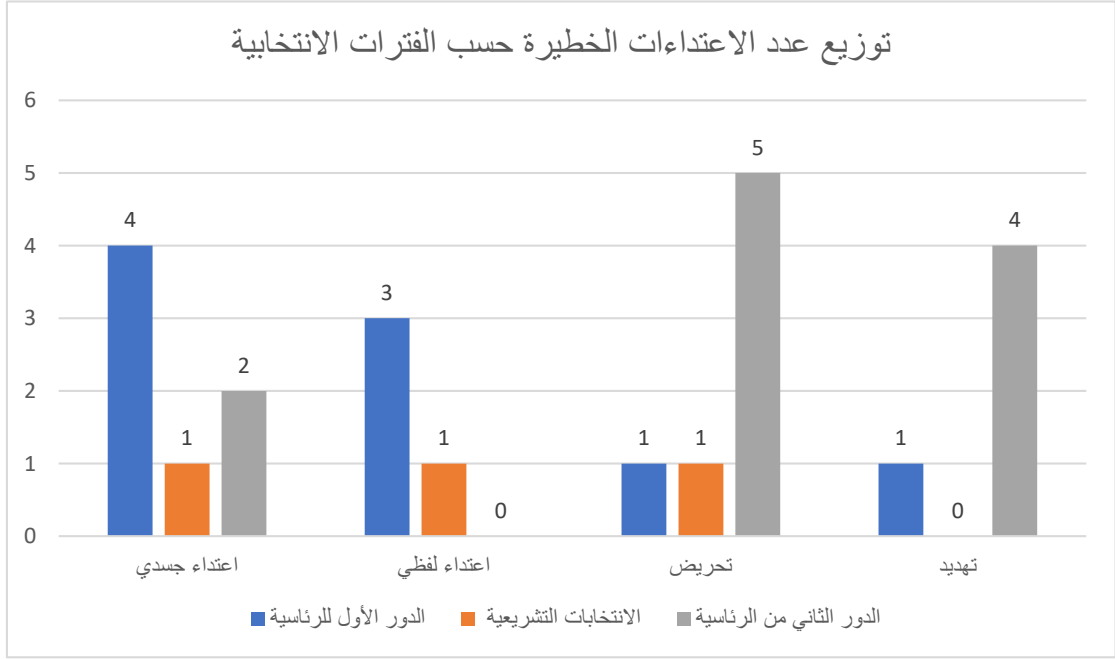
كما سجلت وحدة الرصد اعتداءات صنفتها بالخطيرة تتّصل في 7 حالات اعتداء جسدي و4 حالات اعتداء لفظي و7 حالات تحريض و5 حالات تهديد.



توزيع الاعتداءات المرتبطة بالحصول على المعلومة حسب الفترات الانتخابية



توزيع عدد الاعتداءات الخطيرة حسب الفترات الانتخابية

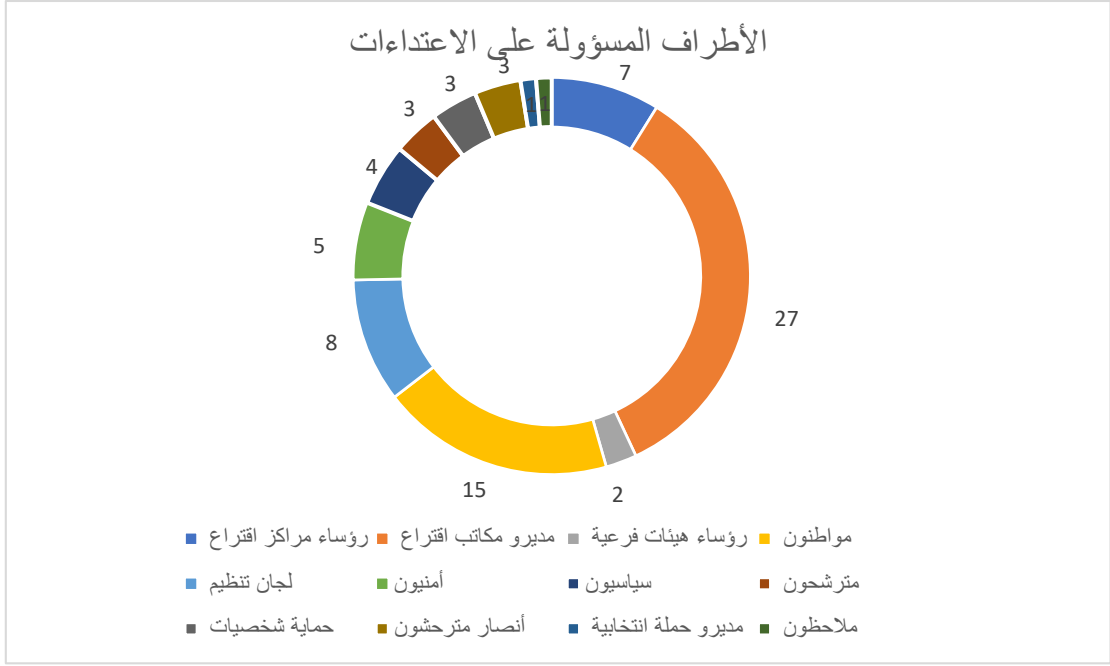


التوزيع العام للاعتداءات حسب الأطراف المسؤولين عنها

سجلت وحدة الرصد مسؤولية رؤساء مراكز الاقتراع على الاعتداءات على الصحفيين في 7 مناسبات ومديري مكاتب الاقتراع في 27 مناسبة ورؤساء هيئات فرعية للهيئة المستقلة للانتخابات في 2 مناسبات على الاعتداءات، كما سجلت وحدة الرصد مسؤولية المواطنين على 15 اعتداءات يليهم لجان تنظيم الحملات على 8 اعتداءات طالت الصحفيين، يليهم أمنيون بـ 5 اعتداءات لكل منهم فالسياسيون بـ 4 اعتداءات.

وكان المترشحون في الانتخابات وعناصر حماية الشخصيات مسؤولين عن 3 اعتداءات لكل منهما

كما كان أنصار المترشحين مسؤولين على 3 اعتداءات طالا الصحفيين، يليهم مديرو حملة وملاحظون مسؤولين عن اعتداء وحيد لكل منهم.



توزيع الاعتداءات الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حسب وظيفة

المسؤولين عنها:

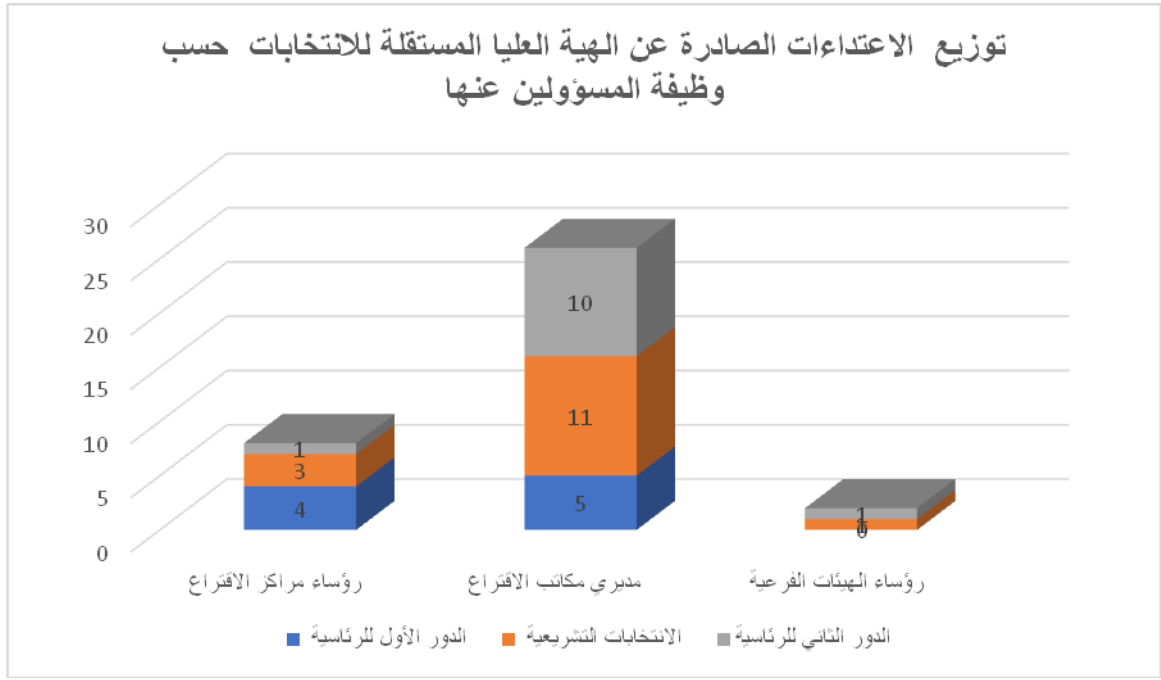
تنوع واختلف المسؤولين عن الاعتداءات بحسب الفترات الانتخابية، وقد تصدر

موظفو وموظفات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قائمة المسؤولين عن

الاعتداءات بـ 36 اعتداء كان مسؤولا عنها كل من رؤساء مراكز الاقتراع في 7

مناسبات ومديري مكاتب الاقتراع في 27 مناسبة ورؤساء هيئات فرعية للهيئة

المستقلة للانتخابات في 2 مناسبات.



الخريطة الجغرافية للانتخابات

توزعت الاعتداءات على الصحفيين في 22 ولاية بالجمهورية التونسية، ولم يتم تسجيل اعتداءات بكل من ولايتي أريانة وبن عروس.

حيث سجلت أعلى نسبة اعتداءات في تونس العاصمة بـ 23 اعتداء تليها ولاية قفصة بـ 8 اعتداءات وولايتي باجة وسيدي بوزيد بـ 5 اعتداءات ثم ولايتي سوسة والقيروان بـ 4 اعتداءات.

كما سجلت وحدة الرصد 3 اعتداءات بكل من ولايات صفاقس ومدنين والمهدية وسليانة وسجلت الوحدة 2 اعتداءات بكل من ولايات جندوبة ونابل وبنزرت

وقابس ومنوبة والمنستير. وسجلت في كل من ولايات قبلي وتطاوين وتوزر وزغوان والقصرين والكاف اعتداء وحيد لكل منها.

نسبة استجابة هيكل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لشكاوى الصحفيين

سجلت الوحدة بارتياح استجابة الهيئات الفرعية والهيئة المركزية للانتخابات لشكاوى الصحفيين، لكن تعذر على الصحفيين القيام بعمل في بعض الحالات في ظل عدم تعاون 20 بالمائة من الهيئات الفرعية مع الصحفيين، حيث وجدوا صدا وحجبا للمعلومة من قبل هيئات فرعية.

قراءة عامة في مؤشرات الاعتداءات على الصحفيين خلال الانتخابات

عادة ما تكون الفترات الانتخابية فترة حساسية وأرضية مناسبة لاستهداف الصحفيين من قبل أغلب الأطراف المتدخلة في العملية الانتخابية. وترافق عمل وسائل الإعلام خلال هذه المرحلة اتهامات دائمة بالانحياز لسبب أو لآخر، ولا يمكن بأي حال ترجيم التعبير عن الرأي ولا يمكن لأي طرف أن يتعلل بالسياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية استهداف صحافييها الميدانيين. وبمراجعة الحالات التي وثقتها وحدة الرصد يتضح أن أهم أخطر الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون تلخصت فيما يلي :

- حملات تحريض خطيرة على العنف والكراهية ضد الصحفيين على شبكات التواصل الاجتماعي أدت إلى خروج العنف للشارع واستهداف الصحفيين الميدانيين على خلفية ابداء الرأي.
 - ضغوطات على المؤسسات الإعلامية لاستضافة بعض المرشحين أو مساعدتهم.
 - اتهامات بالانحياز وخدمة أجندات الخصوم السياسيين أو بتشويه مترشحين واستهدافهم.
 - رفض بعض المترشحين الإدلاء بتصريحات إلى وسائل الإعلام تحت ذرائع متعددة واستعمال طرق تمييزية إزاء بعض المؤسسات الإعلامية على خلفية آراء صحافييها أو على خلفية خطها التحريري.
 - الإفراط في الحماية الأمنية للمرشحين كان حائلا دون الصحفي والمشرح لأخذ تصريح منه.
 - المساس بكرامة الصحفيين وإهانتهم وتوجيه السباب والشتم لهم.
 - طرد بعض الصحفيين من بعض الفعاليات.
 - استعمال العنف اللفظي والمادي لاستهداف الصحفيين.
 - عدم تخصيص فضاءات خاصة للصحفيين في مواقع الحملات الانتخابية.
 - محاولة احتجاز معدات العمل والتصوير.
 - المضايقة خلال مباشرة العمل الصحفي.
 - المنع الصريح من العمل.
 - قطع الحوارات بطريقة عنيفة.
- وبالرجوع إلى الحالات الموثقة فإن مسؤولية الاعتداءات تعود إلى المرافقين للمرشحين وعناصر حملاتهم والمرشحون أنفسهم وقادة الأحزاب السياسية وأعوان الأمن الذين يتولون حماية التظاهرة والأنشطة الانتخابية.

ويطرح السؤال في كل الحالات عن دوافع وأسباب تلك الاعتداءات ويتضح بعد مراجعة الحالات الموثقة أن أغلبها يعود للأسباب التالية:

- حالات التحريض والتشهير والسب والشتم على مواقع التواصل الاجتماعي قادت إلى اعتداءات على الصحفيين الميدانيين وخاصة صحفيي قناة "الحوار التونسي".
 - عدم احترام حرية الرأي والتعبير وتجريم كل رأي مخالف.
 - انزعاج بعض المرشحين من الأسئلة التي يوجهها إليهم الصحفيون في قضايا شائكة مثل العلاقات مع سوريا.
 - احتجاج الصحفيين على سوء تنظيم بعض الفعاليات الانتخابية وعدم تمكينهم من الاقتراب من المرشحين لتلقي تصريحاتهم.
 - رفض بعض المؤسسات الإعلامية للتدخل في تحريرها وتمسكها باستقلاليتها إزاء كل المتنافسين.
 - اتهام بعض وسائل الإعلام بالانحياز لهذا الطرف أو ذاك.
 - منع الصحفيين من تصوير خروقات في العملية الانتخابية حتى لا تصل إلى المتلقي، وكانت أيام الاقتراع استثنائية حيث سجلت أعلى نسب الاعتداءات على الصحفيين من قبل:
 - رؤساء مراكز اقتراع
 - أمنيون
 - ملاحظون
 - نشطاء تواصل اجتماعي
- وهي اعتداءات تعكس عدة نقائص في فهم طبيعة العمل الصحفي حيث اتسمت بـ:
- ضعف المعرفة القانونية لرؤساء مراكز الاقتراع بحق الصحفي في التصوير داخل مراكز الاقتراع واشتراط الترخيص الشفاهي من رئيس المركز للتصوير داخلها.
 - سوء فهم طبيعة العمل الصحفي من قبل بعض أعوان الهيئة.
 - اتهام الصحفيين بالانحياز لطرف سياسي دون آخر من قبل ملاحظين ونشطاء تواصل اجتماعي.
- ومن خلال الحالات الموثقة فإن الاعتداءات الحاصلة تضمنت خروقات للمرسوم 115 وتمثلت في:**
- فرض قيود تعوق حرية تداول المعلومات وتكافؤ الفرص بين المؤسسات الإعلامية في الحصول على المعلومات وهو ما من شأنه أن يحرم المواطن من حقه في إعلام حر وتعددي وشفاف.
 - عدم احترام حق الصحفي في النفاذ إلى الأخبار والمعلومات والبيانات والحصول عليها من مصادرها المختلفة وحق الصحفي في طلب تلك المعطيات ما لم تكن سرية.

- تعريض الصحفي لضغوطات من الأحزاب والقائمين على تنظيم المسار الانتخابي.
- جعل رأي الصحفي أو المعلومات التي يقدمها سببا للمساس بكرامته والاعتداء على حرمة الجسدية والمعنوية.
- الاعتداء بالعنف البدني والمعنوي على الصحفيين خلال أداء عملهم.

وتذكر الوحدة أن الدستور التونسي يضمن حرية التعبير والصحافة وأن المرسوم 115 في مادته الأولى ينص على أن الحق في حرية التعبير مضمون ويمارس وفقا لبنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبقية المواثيق الدولية، ويشمل الحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات وتلقي الأخبار والآراء ونشرها.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول
الاعتداءات على الصحفيين خلال مختلف المراحل الانتخابية وتأسيسا منها
لتجربة مقارنة في مجال حماية الصحفيين خلال تغطية الانتخابات فإنها توصي
بـ:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بـ:

- النظر في الحالات التي كان فيها أعوانها مسؤولين على عرقلة الصحفيين
والاعتداء عليهم، وتتبعها إداريا والتحقيق فيها ومد النقابة بنتائجها
والإجراءات المتخذة حيالها.
- إعادة النظر في مدونة السلوك الخاصة بها في اعتماد الصحفيين ورفع كل
القيود التي كرسنها.
- تفادي النقائص التي تخللت اسناد الاعتماد خاصة للصحفيين الأجانب
لتسهيل عملهم داخل مكاتب الاقتراع.
- ضرورة تضمين مبادئ حرية التعبير والصحافة وحرية العمل للصحفيين
ضمن برامجها التدريبية لأعوانها العاملين في مكاتب الاقتراع.

المرشحون للانتخابات التشريعية والرئاسية:

- تدريب الفرق العاملة معهم على التعامل مع الصحفيين وفقا لمبادئ الدستور
والمواثيق الدولية والنصوص الوطنية في علاقة بحرية الصحافة وحق
النفاد إلى المعلومة.
- عدم التمييز بين وسائل الاعلام واحترام حق المواطن في الحصول على
المعلومات.

- دعوة أنصارهم فور انطلاق حملاتهم الانتخابية وخلال خطابهم الانتخابي لضرورة احترام الصحفيين وما يمثله الاعتداء عليهم من إساءة للمرشحين وتقييم مدى احترامهم لحرية الصحافة وحرية التعبير.
- إلزام الحماية الأمنية المرافقة لهم باحترام طبيعة عمل الصحفي وسعيه للحصول على تصريحات إعلامية خلال تظاهراتهم وزياراتهم ضمن الحملة الانتخابية.

الصحفيون والمؤسسات الإعلامية:

- الابتعاد عن الانحياز للأطراف المتنافسة والتقيد بأخلاقيات المهنة الصحفية حتى لا تكون مخالفتها ذريعة للاعتداء على الصحفيين العاملين في الميدان.
- اتخاذ كل الإجراءات الحمائية من لباس مميز وبطاقات اعتماد لتسهيل عملهم وتفادي أي اشتباه في صفتهم الصحفية.

المواطنون :

- إيقاف كل حالات التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي على الصحفيين ومراعاة طبيعة عملهم في الميدان والفصل الجيد بين ما يدخل ضمن التعبير عن الرأي والتحريض على العنف والكراهية و تعتبر هذه الأخيرة جرائم يعاقب عليها القانون.

في نهاية التقرير يهـم وحدة الرصد التوجه بالشكر إلى كل المبلغين المتطوعين الذين سهروا على مرافقة الزملاء الصحفيين في الميدان والقائمين على الجانب المتعلق بأخلاقيات المهنة بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وكل الأطراف التي تفهمت طبيعة عمل الوحدة وعملت على دعم مبدأ حرية الصحافة والتعبير والدفاع عن الصحفيين خلال تأديتهم لعملهم في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها.

أنجز هذ التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

- اليونسكو

.....